فوقية الحداثيين وإجهاض مشروع الاستقلال

النور حمد

لا نظلم القوى الحديثة شيئا إن قلنا ... بأن تعسفها عن الطريق، من بدايته، هو الذي انتهى بها إلى ضياعٍ، لم يبق لها معه غير تبادل الملامة.

منصور خالد

مقدمة:

لم يعد مثار جدلٍ، بين غالبية السودانيين، ولا حتى بين غير السودانيين، أن الشعب السوداني لم يجن ثمارًا تُذكر من سلطة القرار التي منحها الاستقلال للقوى الوطنية السودانية. فعلى الرغم أن ستين عامًا مرت على خروج البريطانيين، وعلى امتلاك النخبة السياسية السودانية سلطة القرار المستقل، فقد ظلت أحوال السودان؛ السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تتدهور بصورة مضطردة. ويمكن القول، إن كل فترة من فترات الحكم الوطني، عرفتها البلاد، كانت أسوأ من سابقتها. حتى بلغ السوء، على أيامنا هذه، حدًا يفوق الوصف، على يد الإسلاميين. وربما أضحى أقصى ما نأمل فيه اليوم، أن تكون حقبة الإسلاميين هذه هي الدرك الأسفل، الذي ليس تحته درك. وأن يكون هذا الدرك الأسفل، هو الأرضية الصلدة التي منها يبدأ الصعود.

من المهم جدًا، في معرض أي مراجعة جادة، تهدف إلى فهم علة القعود السوداني، القول، إن الإسلاميين الذين أوصلوا دولة ما بعد الاستقلال في السودان، إلى هذا الحضيض، حتى أصبح السودان أمثولةً بين الأمم، ليسوا عفاريتَ انشقت عنهم الأرض. إنهم، بالحرى، جنينٌ شرعيٌّ لمسلسل خطايا القوى السياسية السودانية، بلا استثناء. وتتمثل أم تلك الخطايا في العلقان بأهداب الخطاب الديني؛ كما لدى الشقِّ المحافظ من القوى السياسية السودانية، والعلقان بأهداب الإيديولوجيات العلمانية، المستوردة، منغلقة النهايات، كما لدى الشق الآخر من القوى السياسية الحداثية. فلكي نفهم علة التراجع والقعود السوداني، الذي لا يشابهه فيها قطر من الأقطار، ينبغي علينا أن نتتبع مسار التطورات السياسية عبر الستين سنة الماضية، التي

أعقبت الاستقلال، وكذلك عبر العشرين سنة التي سبقت الاستقلال؛ أي منذ أن تشكل مؤتمر الخريجين، منذ ما يقارب الثمانين عامًا.

لو أجرينا مقارنة بين السودان، والأقطار التي استقلت مثله في عقدي الخمسينات، والستينات، من القرن الماضي، لوضح لنا أن السودان كان على رأس الأقطار الأقل انتفاعًا في العالم، من مزيّةِ الاستقلال، التي مثلت منعطفًا كبيرًا، به امتلكت المستعمرات السابقة، سلطة القرار السياسي. وأصبح، من ثم، في وسع تلك المستعمرات، أن تسير، بكامل إرادتها المستقلة، في وجهة الحرية والأمن والرفاهية لشعوبها. ورغم أن التعثر الذي أعقب الاستقلال كان، إلى حد كبير، حالةً عامةً، عانت منها معظم الأقطار الإفريقية، إلا أن السودان بقي أسيرًا، بصورةٍ ثابتةٍ، لتلك الحالة الفريدة من التعثر والتراجع. هذا، في حين تجاوزتها أغلبية الأقطار الإفريقية الأخرى، خاصة في العقدين الأخيرين، اللذيْن ابتلي فيها السودان بحكم الإسلاميين. نشطت غالبية الشعوب الإفريقية من عقالها، وانطلقت في دروب التحديث والتنمية والاستقرار، باستثناء قلة قليلة، تُعد على أصابع اليد الواحدة، يأتي السودان في طليعتها.

إن حالة الفشل السودانية الصارخة لمشروع الاستقلال تدل على علل بنيوية. تشمل هذه العلل البنيوية الفكر السوداني، والمفاهيم التي أطرت تجربة التحديث في السودان. كما تشمل، في المسار التطبيقي، الممارسة السياسية التي قامت على تلك المفاهيم الخاطئة. تناقش هذه الورقة سيطرة التفكير الانقلابي على الحداثيين، ومن يسار علماني، ويسار إسلامي، ويمين إسلامي. كما تناقش ما جرى من قطيعة مع التشكلات التقليدية كالإدارة الأهلية والطائفية، والعمل على معاداتها واقصائها واستعدائها، ثم هدمها، وفق نهج صفوي فوقي متعجل، دون أن يكون بديلها العملي قد تجسد في الواقع بعد.

انتظار الحلول لدى العسكر

من الظواهر السياسية الملفتة للنظر، أن السودانيين، رغم حبهم للديمقراطية، ومعرفتهم بمزاياها، ظلوا لا يطيقون عليها صبرًا، إذ سرعان ما يتبرمون منها، ويشرعون في التطلع إلى جنرال مغامر من الجيش، يقوم بانقلاب عسكري، فيريحهم منها. وهكذا، كان السودانيون يستقبلون بالأحضان، كل انقلاب عسكري قام بوأد ديمقراطيتهم في مهدها. فهي ديمقراطية يعشقونها، ولكنهم، في نفس الوقت، يكرهونها، يتمنون موتها. وما أكدته التجربة العملية، أن ضعف الرؤية السياسية للأحزاب التقليدية، ونقص احساسها بحاجة الجماهير، وعدم قدرتها على الفعل في الواقع، وانشغال سياسييها بالصراع على الكراسي، هي التي جعلت الشعب، يعيش في نهايات كل حقبة ديمقراطية، حالة من الترقب والانتظار لانقلاب عسكري. رضي السودانيون بفقدان الديمقراطية الأولى، التي أطاح بها نظام الفريق عبود في السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، 1958،

رغم أنها كانت التجربة الأولى بعد الاستقلال. وحين أطيح بها، لم تكن قد أكملت الثلاث سنوات(1). كما استقبل السودانيون انقلاب جعفر نميري في عام 1969، بالأحضان.

حفلت حقبة الديمقراطية الأولى (يناير 1956- نوفمبر 1958)، بالممارسات السياسية العبثية الشبيهة بالألاعيب الصبيانية، وانحصرت الجهود فيها في الصراع على الكراسي، من أجل الكراسي. كما اتسمت بأسوأ أنواع الممارسات، مثال: تحولات النواب اللامبدئية من معسكر إلى آخر، وشراء أصوات الناخبين(2). ولا غرابة، فمشروع الاستقلال جرى اختزاله، منذ البداية، في الوجاهة الفردية، ومن ثم، في السعي المحموم إلى الكراسي، كما انحصر الجهد كله، عقب الحصول على الكراسي، في المحاولات المستميتة لاستدامتها. ولإدراك مبلغ العبثية التي كانت تدار به السياسة السودانية، علينا أن نلاحظ أن الفترة الممتدة من أكتوبر 1964، إلى مايو 1969، شهدت ثمان حكومات؛ أي ما يقارب الحكومتين للعام الواحد(3). ولذلك، لم تكن هناك غرابة في أن يجد انقلاب جعفر نميري في أيار/مايو 1969، ذلك التأييد الشعبي الكاسح الذي وجده. غير أن السودانيين، رغم تلهفهم لاستقبال الانقلابات، ثاروا في تشرين الأول/أكتوبر 1964، على نظام الفريق عبود. وثاروا في أبريل1985، على نظام العقيد جعفر نميري. وهكذا ظلت تلك الحلقة المفرغة تدور منذ كانون الثاني/يناير 1956، إلى نيسان/ أبريل 1985؛ ديمقراطية، فانقلاب، فديمقراطية، وهلم جرا؛ (ست مرات)!

---

1 يرى منصور خالد أن السودانيين لم يقاوموا نظام الفريق عبود حين أطاح بديمقراطيتهم الأولى عقب الاستقلال، بل كانوا، أقرب للترحيب منهم إلى الاستكانة. ويستغرب حيد إبراهيم في تقديم عبد الله خليل، رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا، الحكم إلى ضباط الجيش، بمبادرة منه. راجع: منصور خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، (بدون دار نشر)، 1994، ص96. وراجع أيضا: حيدر إبراهيم علي، **السودان الوطن المضيع**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ج م ع، 2011، ص 6. الطريف أن السيدين عبد الرحمن المهدي، وعلي الميرغني، وهما راعيا الحزبين اللذين أطيح بحكومتهما، أصدرا بيانًا أيدا فيه الانقلاب العسكري.

2 حيدر إبراهيم علي، مصدر سابق، ص 21.

3 كانت الحكومات التي تغيرت في الفترة ما بين 1964، و1969، كالآتي: أكتوبر 1964 الحكومة الانتقالية - فبراير 1965 حكومة انتقالية جديدة - يوليو 1965 حكومة ائتلافية جديدة بين الأمة والوطني الاتحادي (المحجوب رئيسا للوزراء) - يوليو 1966 حكومة ائتلافية جديدة بين الأمة (الصادق) والوطني الاتحادي (الصادق رئيسا للوزراء) - مايو 1967 حكومة ائتلافية جديدة بين الأمة (الهادي) والوطني الاتحادي، (المحجوب رئيسا للوزراء) - فبراير 1968 هزيمة حكومة المحجوب في البرلمان وحله - مايو 1968 حكومة ائتلافية جديدة الأمة بين (الهادي) والاتحادي الديموقراطي، (المحجوب رئيسا للوزراء) - أبريل 1969 استقالة حكومة المحجوب ولكن طُلب منها الاستمرار - مايو 1969 انقلاب مايو. راجع: حسن الحاج علي، الانقلابات العسكرية في السودان: الأسباب والدوافع، موقع مركز التنوير المعرفي، على الرابط: http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88، (استرجاع، 16 سبتمبر 2015).

أما الآن، فقد وصلت البلاد إلى حالة من الفشل الشامل، وأضحت مهددة في وجودها ذاته. غير أن المسرح السياسي فيها تغير تمامًا، كما تبدلت فيها أوزان القوى السياسية الفاعلة، بل وتراجعت فيها المعارف والعقول، وأنماط العيش، ونضب الشعور الوطني، وانبهمت السبل، ولم يعد أي من السيناريوهات القديمة للتغيير، متاحًا مثلما كان من قبل.

الحلقة المفرغة ومفترق الطرق

لكي يتسنى للسودان أن يجد طريقه نحو الاستقرار والنماء، كان لابد لهذه الدائرة الشريرة، من الانقلابات العسكرية، والثورات الشعبية، التي تأتي بديمقراطيات فاشلة، أن تنكسر. لقد أمضت القوى السياسية السودانية، كل حقبة ما بعد الاستقلال، وهي تدور في داخل هذه الدائرة الشريرة، من غير أي رؤية أو أي أهداف، تتعدى مجرد الصراع على الكراسي. ولذلك لم يكن غريبًا ألا تشهد كل عهود الحكم الوطني انجازًا يُذكر. عجزت الحكومات المتعاقبة عن تحقيق الوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي، الأمر الذي قاد إلى العجز عن بناء الدولة، وعن ترقية أحوال الناس، بل والتراجع عن كل منجزات التحديث التي تحققت إبان الحقبة الاستعمارية.

فقدت البلاد عبر مرحلة ما بعد الاستقلال كل انضباط إداري ورثته من الفترة الاستعمارية البريطانية؛ في الإدارة، والخدمة المدنية، وفي التعليم، وفي إدارة المرافق الخدمية بكل أنواعها. كما قادت الأغراض والأهواء الشخصية، ونزعة التسييس، وضعف الإيمان بضرورة حكم القانون، إلى العبث بالقوانين، وبالضوابط وبالتقاليد العدلية المحترمة، ما أدى إلى تراجُع الأداء القضائي. ضعف التدريب القانوني، والإيمان بضرورة استقلال القضاء، حتى وصلت التقاليد العدلية درجة الانحطاط الشامل، حيث أصبح القضاء مجرد ذراع من أذرع السلطة التنفيذية. كما أصيب التعليم في مقتل، بسبب الألاعيب السياسية، والتهريج، وتهميش دور المختصين غير المسيسين، حتى لم يعد يستحق اسمه. وعمومًا، فإن الخراب الذي طال هذه المنظومات، أحال كل شيء إلى رماد تذروه الرياح. وكما لاحظ حيدر إبراهيم، فإن كل الأحزاب السودانية انجرت إلى مناقشة مسألة الدستور الإسلامي بوصفه ضرورة لا محيص عنها لحكم السودان(4). فلقد برز هذا الاتجاه، عقب الاستقلال مباشرة، في ما سمي باللجنة القومية للدستور(5)، وأصبح همًا يحتل مكان الأولوية، التي لا تعلو عليها أولوية أخرى. وهكذا، أهدر السودانيون طاقة هائلة، ووقتًا ثمينًا في مسألة الدستور الإسلامي،

---

4 حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص 20.

5 راجع: يوسف محمد علي، **السودان والوحدة الوطنية الغائبة**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، السودان، 2012، ص ص 44 – 60. وراجع أيضًا: محمد سعيد القدال، **الإسلام والسياسة في السودان**، دار الجيل بيروت (1992) (ص. ص. 149– 155).

وتحكيم الشريعة الإسلامية، ففقدوا بوصلة الأولويات لمرحلة ما بعد الاستقلال، وهي تحقيق الوحدة الوطنية في بلد متعدد الثقافات (6). وأصبح السودان بسبب تعدد ثقافاته، وتجاهل سياسيوه لهذه الخاصية، أكثر البلدان عرضة للحروب الجهوية، وللاضطرابات والانقسامات.

قاد الانشغال بالدستور الإسلامي وبالقوانين الإسلامية، وسيطرة التصور الخاطئ أن قوانين الدولة لابد أن ترتكز على الدين الإسلامي، تحديدًا، إلى تشظي الشعور القومي السوداني، ثم، إلى خراب قانوني فظيع. بدأ هذا الخراب القانوي يأخذ منعطفًا حادًا جدًا، عندما جرى تعديل الدستور، خصيصًا، من أجل حل الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان، بحجة الإلحاد عام 1965. ثم بقيام محكمة الردة ضد الأستاذ محمود محمد طه عام 1968، دون أن يبد القضاء المدني اعتراضًا دستوريًا على تلك الحادثة، إضافة إلى ما مارسته القوى السياسية المهيمنة، المتمثلة في الحزبين الكبيرين، الأمة والإتحادي، من صمت مريب. أشعل شرارة تلكما الحادثتان الإخوان المسلمون، فتبعتهم الأحزاب الطائفية؛ الأمة، والاتحاديين. ولم يعلم الحزبان الكبيران يومها أنهما أكلا يوم أكل الثور الأبيض؛ أي يوم أم أُكلت القوى الحديثة. فقد انتهى ذلك المسار الذي بدأ بضرب القوى الحديثة، في نهاية تداعياته، إلى ضرب الحزبين الطائفيين الكبيرين نفسيهما، وسيطرة الإسلاميين على كل شيء. وهكذا استمر الإسلاميون في اشعال الحريق تلو الحريق، ويحيلوا كل شيء إلى رماد.

كانت نقطة التحول الكبرى نحو الانهيار السوداني الكبير ما جرى عقب المصالحة الوطنية، عام 1977، في حقبة نميري، حين جرى تعيين حسن الترابي نائبًا عامًا، وما تمخض عن ذلك من تشكيل "لجنة تعديل القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية". انتهى تحالف الترابي ونميري قصير العمر ببيعة نميري إماما للمسلمين مدى الحياة، وإنفاذ قوانين سبتمبر، ومن هناك، دخلت البلاد في النفق الضيق الذي لم تخرج منه إلى اليوم.

لقد تسبب هذا الفصل الأخير، من المسلسل القاصد إلى أسلمة الدولة، الذي بدأ مع إعلان الاستقلال، في ارتكاب أكبر عملية تدمير للتقاليد القانونية السودانية الحديثة، والإجهاز التام على الجهاز القضائي، خاصة بعد أن أوصل نميري والترابي ذلك المسعى العقيم، إلى نهايته المنطقية. وما نراه اليوم، من انهيار تام للتقاليد الإدارية، ومن فساد يزكم الأنوف، ومن ضياع لموارد البلاد ومقدراتها، لا تنحصر أسبابه في ما فعله جعفر نميري وحسن الترابي وحكم الإنقاذ. وإنما أسهم فيه قبل ذلك، هذا التعلق غير الموضوعي بأسلمة الدولة، وأسلمة القوانين، الذي لا تأثير له البتة على خطط بناء الدولة، ولا الكيفية التي تدار بها.

---

6 حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص 20.

فالدول بُنيت وتبنى كل يوم، على أفضل الصور، في دول لا صلة لها بالإسلام. هذا الداء الغريب، أصاب غالبية القوى السياسية السودانية، منذ فجر الاستقلال. ولذلك فإن كل ما جرى في عهد الإنقاذ الراهن، لم يكن سوى إيصالٍ للانهيار، السياسي، والدستوري والقانوني، والإداري، الذي بدأ منذ الاستقلال، إلى نهاية الشوط.

كسر الإسلاميون الدائرة الشريرة

واحدة من النقاط المهمة التي تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليها، هي أن الإسلاميين نجحوا، حتى الآن، في كسر الحلقة الدائرية المفرغة المتمثلة في: ديمقراطية، فحكم عسكري، فديمقراطية، فحكم عسكري، إلى ما لا نهاية. غير أن كسرهم لهذه الحلقة، عقّد الأمور أكثر. فهم حين كسروها، قضوا على كل الانجازات التي حدثت في مسيرة بناء الدولة الحديثة، منذ مطلع القرن العشرين. لقد أعاد الإسلاميون عقارب ساعة التحديث في السودان، إلى حالة هي أقرب ما تكون إلى الحقبة السنارية. فمجيء الإسلاميين إلى الحكم بمفردهم، عن طريق القوة، وجلوسهم فيه بمفردهم، لربع قرن كامل، مكنهم من تغيير كل قواعد اللعب. أجرى الإسلاميون تغييرات كبيرة في البيئة الفكرية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، علاوة على البيئة السياسية. وقد أغلقت كل هذه الأمور السبيل أمام إيجاد مخرج، وهكذا تغير التحدي عن أي صورة عرفناها له في الماضي. وفي هذا، على فداحته، في تقديري، نعمة مختبئة في إهاب نغمة. فنحن الآن، أمام مهمة بالغة الجسامة، بالغة الصعوبة، وبالغة الحرج؛ فإما النجاح في وضع الأجل على الطريق الصحيح، وإما الهاوية. فالخياران الآن مطروحان أمام الجميع، وكلاهما يملك وزنًا مساويًا للآخر، من حيث إمكانية التحقق.

نجح الإسلاميون، بكل ما قاموا به من أفعال سالبة، في وضعنا، قسرًا، في مربع جديد تمامًا. غير أن المربع الجديد الذي وضعونا فيه، هو بكل المقاييس، أرضٌ بلقعٌ جرداء، لا شجر فيها، ولا ماء. وهذا المربع علاوة على قحطه وجدبه، فإنه يقف على حافة الهاوية. هكذا، شاءت الأقدار أن تضعنا أمام هذا التحدي غير المسبوق في تاريخنا السياسي: فإما أن نفهم ونقبل أن كسر هذه الحلقة كان ضروريًا، بصرف النظر عمن أنجزه، وعن الكيفية التي انجزه بها، لنتجه صوب تأسيس بداية جديدة مختلفة، وإما أن نظل نحلم الأحلام القديمة، بعودة ديمقراطية رابعة على ذات النسق القديم. وهو غير ممكن، فقد جرت في الواقع تغييرات جوهرية، لم يعد تحقيق الأحلام القديمة معها ممكنا.

بطبيعة الحال، لم يكسر الإسلاميون الحلقة بالصورة التي كان ينبغي أن تحدث. فما كان ينبغي أن يحدث، هو أن تمارس القوى السياسية نقدًا ذاتيًا حقيقيًا، يمكنها من تعديل المسار، وقطع الطريق على مسيرة الإسلاميين المتجهة نحو الأسلمة الشكلانية. وهي مسيرة بدأت منذ ثورة أكتوبر، وقدمت فيها القوى التقليدية للإسلاميين مساعدات جمة. ما حدث هو أن القوى السياسية عجزت أن تقفز من عربة الأسلمة التي جرهم

إليها الإسلاميون فاستجابوا ظانين أن كل مفاتيح اللعب عندهم، وأنهم هم الرابحون في نهاية المطاف. غافل الإسلاميون الجميع ووثبوا إلى السلطة بليل، وأعملوا معاولهم في كل البنى تكسيرًا، من أجل تثبيت نظام حكمهم، وإطالة عمره. أنصب كل جهد الإسلاميين في ألا تكون هناك فرصة لأي قوة أخرى لتجيء وتخلفهم على كراسي الحكم. بهذه الأفعال الشنيعة مجتمعةً، قدم الإسلاميون للبلاد، في ما أرى، خدمة جليلة، من حيث لا يحتسبون. فقد وضعوها في مربع جديد، بقطعهم عليها طريق العودة إلى الألاعيب القديمة. لقد أوقفوها عن الدوران في الحلقة المفرغة. وأصبح عليها الآن أن تتأمل في طرق درب جديد، غير مطروق.

كلف الإسلاميون البلاد ثمنًا بالغ الفداحة، إذ على أيديهم انفصل الجنوب، بكل ما كان يمثله من وزن في مختلف مكونات الدولة السودانية. أيضًا، تسببوا في خراب سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، بسبب الحرب في دارفور والنيل الأزرق، وجنوب كردفان. فُقدت ملايين الأرواح، وحدث نزوح خرافي لملايين السودانيين من أراضيهم. كما شفطت المدن الكبيرة السكان، بعد أن خوى الريف على عروشه. تشتت شمل مئات الآلاف من الأسر، وقُضي على مستقبل أجيال عديدة. يضاف إلى ذلك، حدث انتشارٌ واسعٌ جدا للسلاح، وساد البلاد اضطراب في الأمن غير مسبوق. وإلى جانب كل هذه البلايا التي جلبها الإسلاميون على البلاد، ارتكبوا، من أجل استدامة نظام حكمهم، كبائر أخرى، أشد وأنكأ. فقد استهدفوا العمل النقابي، والتقاليد النقابية، فاجتثوها من جذورها. كما أضعفوا الأحزاب السياسية، وأفقروها، وفتتوها. أيضًا، أفقروا المهنيين، وقضوا على الطبقة الوسطى، وأجبروا أصحاب العقول الكبيرة والخبرات المهنية، والملايين من الشباب الذين ضاقت أمامهم فرص العيش، على الهجرة خارج القطر(7).

هكذا، خلا الجو للإسلاميين، ليستخدموا الخطاب الديني، ويروجوا للمخاوف العرقية، وليصنعوا بأيديهم جمهورًا سودانيًا، على مقاس قامة طرحهم الخفيضة، وخطابهم الديني الملتبس. محا الإسلاميون منظمات المجتمع المدني، وضيقوا على الخطاب المعارض، وخنقوا الفكر، والثقافة، والصحافة، وأحلوا الهوس

7 بلغت أعداد المهاجرين، حسب إحصائيات وزارة العمل، في العام الماضي حوالى (75.631) مهاجرًا، من بينهم 5000 طبيب. راجع: هجرة الكوادر السودانية إلى الخارج.. الأسباب والتداعيات، صحيفة الانتباهة، 2013/1/6. وفي عام 2014، قال مدير أدارة الهجرة بجهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج، كرم الله على عباس، إن معدل هجرة الاطباء السنوي لا يقل عن (5) ألف طبيب، مبيناً أن (90%) من المهاجرين هاجروا بسبب الظروف الاقتصادية. راجع: **الطريق** الإلكترونية، على الرابط: http://goo.gl/ngQqIK، (استرجاع 22 أغسطس 2015). وأوردت بي بي سي العربية، أن عدد المثقفين ثقافة عالية ومتخصصة، الذين هاجروا من السودان، حتى حوالي منتصف عام 2014، كان 50 ألف، تقريبا، معظمهم من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والاعلاميين. وأوردت بي بي سي أن حاج ماجد سوار، الأمين العام لجهاز السودانيين العاملين بالخارج، صرح في سبتمبر 2014، أن الذين هاجروا من السودان منذ العام 2009 تجاوز 347 ألف شخص استقر معظمهم في دول الخليج. راجع بي بي سي العربية، على الرابط: http://goo.gl/9WGSUs، (استرجاع في 15 أغسطس 2015).

الديني والخطاب الديني الأجوف، والترديد الببغاوي للعبارات الدينية، محل العقل الراجح والخلق القويم. كما ألهوا غالبية الشباب بأخبار الرياضة وفعالياتها، وبالحفلات الغنائية هابطة المستوى، وبالمسابقات الشعرية فقيرة المادة، وغير ذلك من ضروب الالهاء. عمومًا، أرجع الإسلاميون عقارب ساعة التحديث في السودان، إلى الوراء، قرونًا. أيضًا، فقد الناس الأمن، وانهارت الثقة في الدولة وفي قدرتها على الحماية. فقد عصفت رياح الفوضى واللاقانون بكل مظلات التأمين الحداثية. فارتد الناس على أعقابهم، يبحثون عن الأمن والحماية في ولاءتهم الأولية، المتمثلة في العشيرة والقبيلة. تحول نظام الإسلاميين الحالي، في آخر تخلُّقاته، إلى دائرة صغيرة جدًا متمحورة حول الرئيس. وأصبحت هذه الدائرة الصغيرة، هي المتحكم في كل شيء، تسندها مؤسسة أمنية باطشة، بالغة الضخامة، عديدة الطبقات، وافرة الموارد. هذا، في حين لم يبق في مواجهة هذه النواة المسيطرة، سوى هياكل كرتونية، من قوى المعارضة، ليست بذات فاعلية، أو تأثير يذكر. فنسبة كبيرة من القوى التي كانت في الماضي سندًا لقوى المعارضة، خاصة الحزبين التقليديين الكبيرين؛ (الأمة والاتحادي)، استطاع النظام، بمختلف الأساليب، امتصاصها داخل بنيته.

أيضًا، تمكن النظام، عبر خطابه الإعلامي، وجهاز أمنه، وحرب شائعاته التي تستهدف تشكيلات القوى المعارضة، من أن يعزل حركة الهوامش المسلحة، على قوتها النسبية المعتبرة، عن تيار التململ العام المتنامي ضده، في شوارع المدن الرئيسية، الذي وصل، في السنوات الأخيرة، درجة الصدام العنيف معه في الشارع. نجح النظام، في تحييد قطاعٍ كبير من المواطنين، عن طريق إثارة المخاوف العرقية، خاصة، وسط سكان المدن الكبرى في الوسط والشمال النيلي، ما أضعف ضغط الهوامش المسلحة على مركز النظام.

محاسن الصدف ولا مبالاة العالم

لقد خدم الحظ النظام الحالي كما لم يخدم نظامًا من قبل. وهناك سلسلة طويلة من غرائب الصدف التي يمكننا تتبعها للتدليل على ذلك. فقد قاد هذا المسلسل الطويل من محاسن الصدف الإسلاميين إلى أن يظنوا أنهم مؤيدين بروح القدس. لكن الجديد والخطير، في مسلسل محاسن الصدف هذا، هو أن الثورات وإراقة الدماء لم تعد عاملا حاسمًا في اسقاط الأنظمة، كما ظهر من غالبية تجارب الربيع العربي. ففي الماضي السوداني القريب، كان موت طالب جامعي واحد، كما حدث في أكتوبر 1964، كافٍ جدًا، لكي تغضب الأمة غضبة مضرية، وأن تنحل من جراء غضبتها وهدير حناجرها، عزيمة عسكر الفريق عبود، الذين كانوا أصلا قومًا بسطاء وفضلاء، فقبلوا تسليم السلطة للثوار طائعين. أما اليوم، فلم يعد موت مئات الآلاف، ولا سيل أنهر من الدم، كاف لإسقاط أي دكتاتور، في أي بلد عربي. بل إن ما يحدث، بعد أن يذهب الدكتاتور، وتُزهق آلاف الأرواح، وتتهدم البنيات التحتية، وكل مرافق الحياة السوية، هو أن يسقط

الجميع في أتون فظيع من الفوضى العارمة؛ كما نشاهد في العراق، وفي اليمن، وفي ليبيا، وفي سوريا، التي لم يعد سوء الحال فيها، من فرط فظاعته، يقارن بأي شبيه. ولربما لا تتيسر بداية جديدة للسودان، إلا عبر طريق الأهوال هذا، الذي سارت فيه، ولا تزال تسير، كل من سوريا واليمن وليبيا، ما لم يخرج الجميع من شرانقهم القديمة ليلتقوا في منطقة وسطى، يجري فيها نقد ذاتي من الجميع، بلا استثناء، وتجري فيها اعترافات، ومصالحات، وتسويات، وتقدم فيها تنازلات، نوعية، ويتهيأ الجو لاستيعاب شامل للجميع.

العامل الثاني الجديد، الذي خدم الإنقاذ، إلى جانب الحظ، هو أن هناك تحولًا ملحوظًا في أمزجة الناس. وهو تحول جرى على مستوى الكوكب كله. السمة الرئيسة لهذا التحول، هي "اللامبالاة"، وزيادة السعة في تقبُّل الظلم والطغيان، والتعايش مع الأثمان الفادحة التي يدفعها المستضعفون. شمل هذا التحول في المزاج، القوى الدولية والإقليمية، كما شمل الميديا العالمية، بكل أنواعها. باختصار، أطبقت هذه الحالة على مجمل مناخ النفس البشرية وشوهته. لم تعد مشاهد القتل، الفردي والجماعي، تهز الوجدان، وتوجع الضمير، وتؤرقه وتحركه كما كان في السابق. وهكذا وجد نظام الانقاذ نفسه مخدومًا، من حيث لا يحتسب، بهذا التحول. ولذلك، حين ثارت عليه ثائرة الشارع في عام 2013، تصدى جلاوزته للمتظاهرين العزل، فقتلوا منهم المئات، بدم بارد، في بضعة أيام. ومع ذلك، استمر النظام في تصريف شؤونه مثلما اعتاد دائما، كأن شيئًا لم يكن. أكثر من ذلك، لم يحرك موت مئات الآلاف من الدارفوريين، وحرق قرى بأكملها، وتهجير الملايين، منذ 2003، المجتمع الدولي لكي يفعل شيئًا. ولم تحرك الويلات التي يتعرض لها مواطنو النوبة في جنوب كردفان، وسكان جنوب النيل الأزرق، حراكًا مضادًا يذكر. يضاف إلى ما تقدم، أن النظام رغم كل سوءاته، وكراهية الجميع له، وتوجسهم منه، أصبح وجوده، نتيجة لحسابات سياسية معقدة، خادمًا لأهداف بعض القوى الإقليمية، والقوى الدولية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تبد أي حماس لذهابه، رغم اتهامها له بمساندة الإرهاب. إذ بقيت تحاول جره إلى تعديل مساره، بمختلف الضغوط، دون جدوى. الشاهد، أن الحالة السودانية وصلت، نتيجة لعوامل كثيرة، إلى هذا الطريق المسدود.

انغلاق الحقبة الكئيبة

هذا المشهد السوداني المأساوي المتجمد، الماثل أمامنا منذ ربع قرن، له، في تقديري، دلالة رئيسة مهمة. هذه الدلالة الرئيسة المهمة، أن الحقبة الكئيبة، التي امتدت منذ مؤتمر الخريجين عام 1938، إلى يومنا هذا، قد وصلت إلى نهايتها ولم تعد هناك أي فرصة لها لكي تتطور من داخلها، وفق ديناميات‍ها القديمة. لقد بلغت هذه المرحلة درجة الانغلاق التام. ولكي تكون هناك بداية جديدة، ينبغي أن نعمل على ألا

يدخل منها شيء إلى مستقبل السودان. ينبغي أن تُكنس بأيقوناتها ورموزها من القيادات التاريخية، وكل مطولات جدلها العقيم الذي أطرته حقبة الحرب الباردة، وأشواق المشرقيين الإسلامية.

لكي توضع هذه الحقبة الكئيبة، في موضعها، كما ينبغي، لابد أن ينصب الجهد الأكاديمي، والفكري، والثقافي، في نقدها، وتبيين الاشكالات الكثيرة التي اعتورتها. كما ينبغي أن تفتح الأبواب للشباب على مصراعيها. فالشيوخ والكهول تسيدوا الساحة لقرابة القرن دون استحقاق. وفي هذا المنحى، لابد من تفكيك الصور الزاهية، التي رسمها طلائع المتعلمين لأنفسهم، فاشتراها منهم الشعب، في عقود قصور وعيه ومحدوديته. ثم واصلت أجهزة الإعلام، التي ظلت على الدوام في يد جهاز الدولة، في نسج الخطاب الذي يرسخ التمجيد والزهو والفخار الأجوف، ويتحاشى النقد والتقييم الموضوعي.

لم يكن من الممكن أصلا أن تسير حقبة ما بعد الاستقلال بيسر وانسيابية. فدولة القانون التي ورثناها عن البريطانيين كان كل عمرها ثمانية وخمسون عامًا، لا أكثر. ولقد كانت بحق دولة قانون، رغم أنها أديرت بيد من حديد بواسطة الإدارة البريطانية الاستعمارية، وتخللتها التجاوزات بحكم طبيعتها. أما ما سبقها فكان مهدية وتركية. ولم يكن نظام الحكم في كليهما يتسم بالتزام القانون. وعلينا هنا أن نلاحظ بعض الأمور التي أرى أن ملاحظتها في غاية الأهمية. من هذه الأمور، أن ثمار التعليم الحديث الذي بدأ مع كلية غردون لم تظهر بصورة تستحق الاعتبار، إلا في العشرينات. فالكلية أفتتحت عام 1902، غير أن المرحلة الثانوية فيها لم تبدأ حتى 1905. ولذلك، لو تخرج خريجوها بعد سن الخامسة عشرة، وهو الأرجح، فإن حصيلتها من المتخرجين بدأوا يظهرون في الحياة العامة بعد عام 1920. لذلك يمكن القول أن ما تلقاه الصفوة من طلائع المتعلمين السودانيين، من تدريب على إدارة الدولة الحديثة، لم يتجاوز الثلاثين عاما (1925–1955).

بناء على ما تقدم، يمكن القول، أنه لم يكن من المعقول أصلا، أن تستمر هذه الفئة القليلة من طلائع المتعلمين، بتعليمها المحدود، ذي الطبيعة المهنية، في حكم البلاد، عقب خروج الإنجليز، ثم يكون أداؤهم متسمًا بالرشد وبالكفاءة والفعالية. فلا تدريبهم كان كافيًا، ولا تعليمهم كان كافيًا، ولا أعمارهم كانت معينة على ذلك. كما لم تكن الظروف العامة للقطر، الذي كانت نسبة الأمية فيه وقتها تتجاوز السبعين، وربما الثمانين في المئة، كانت هي الأخرى مواتية. يضاف إلى ذلك أن الذي كان سائدًا بنسبة قد تصل إلى المئة ، هو اقتصاد الكفاف، هذا إضافة إلى تخلف البنى التحتية، وضعف الاتصال بالعالم الخارجي. وعمومًا، فإن بناء الأمم لا يتم، عادةً، بيسر، ولا يتم دون دفع أثمان باهظة. فالثمانين عامًا التي بدأت بمؤتمر الخريجين وانتهت بوقتنا الراهن ليست كبيرة جدًا في تاريخ بناء الأمم. ما يتوجب علينا، في تقديري،

هو أن نفهم أن حالة الانغلاق الحالية، يمكن أن تكون هي الأرضية الصالحة، التي يمكن أن ننبعث منها، من جديد. لكن بشرط أن نترك المكابرة، ونفهم سياق تاريخ واشكالياته، على نحو جديد، وأن نعترف جميعًا، بعقم هذه الحقبة الكئيبة المنقضية، ثم نقوم بنقد أدوارنا السالبة فيها، وفضح جهالاتنا التي ملأنا بها الفضاء زعيقا، لا طائل وراءه.

الحداثيون والفوقية

قليل جدًا ما تنتبه النخب المتعلمة إلى فوقيتها، وإلى نزعتها التثويرية المتعجلة. والنزعة التثويرية، الفوقية، المعنية هنا، هي محاولة سوق الواقع قسرًا، بالنيابة عن أهل ذلك الواقع، لا بواسطتهم، نحو أهداف موجودة حصرًا في أذهان النخب المتعلمة. والحداثيون الذين أعنيهم هنا، هم طلائع المتعلمين الذين تلقوا تعليمًا غلب عليه الطابع الغربي، فوقفوا ضد الطائفية، عند فجر الحركة الوطنية، ثم ما لبثوا أن انقسموا. فانضمت أكثريتهم إلى الطائفتين الكبيرتين (الأنصار والختمية)، واتجهت البقية، التي رفضت الانضمام إلى الطائفتين، إلى إنشاء الأحزاب الإيديولوجية؛ كالشيوعيين، والإسلاميين، والجمهوريين، والبعثيين، والناصريين، وجماعات الهامش السياسية؛ المسلح منها، وغير المسلح.

تعود حالة الصراع السودانية، بين القوى التقليدية والقوى الحديثة، وهي الحالة التي أجهضت كل جهود بناء الدولة السودانية المستقلة، وأضرت بالنمو، إلى اللحظة التي تأسس فيها مؤتمر الخريجين في عام 1938. فحين نشأ مؤتمر الخريجين، نشأ تنظيمًا لطلائع المتعلمين معاديًا، إلى حد كبير، للطائفية. لكن، ما لبثت أكثرية أعضائه أن تحولت إلى منتسبةٍ لواحدٍ من الحزبين التابعين للطائفتين(8). أما الذين رفضوا الانضمام إلى الطائفتين، فقد كونوا أحزابًا صغيرة، كما سلفت الإشارة. لكن هذه الأحزاب لم تستطع أن تحدث أثرًا يذكر على مجريات السياسة في السودان، خاصةً في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة. غير أن الشيوعيين، بخلاف البقية، أخذوا في النمو في القطاعات الحديثة التي يمثلها المثقفون والموظفون والعمال والطلاب. ولقد بان ذلك جليًا في دورهم في انجاح ثورة أكتوبر 1964 عن طريق العصيان المدني، (9).

يرى محمود ممداني أن القوى المدافعة عن الحداثة في السودان بشقيها "العلماني" و"الإسلامي"، تستند على طبقات وتكوينات اجتماعية حضرية، وبالأخص تلك المنتمية إلى الانتليجنسيا من المهنيين، وضباط الجيش، وطبقة التجار، مضافًا إليهم قطاع الطلاب. وقد أيقن أفراد الانتليجنسيا الطموحون، منذ

8 Mahmood Mamdani, **Saviors and survivors: Darfur, politics, and the war on terror**, Pantheon Books, New York, 2009, p172.

9 ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟**، (ترجمة: مراد خلاف)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007، ص 148

بداية الاستقلال، أنهم لا يمثلون سوى جزيرةٍ "حداثية" صغيرةٍ جدًا في خضمٍّ كبير جدًا من القوى "التقليدية". ولم يكن في وسعهم، من ثم، أن يحصلوا على أغلبيةٍ من الناخبين تأتي بهم إلى الحكم. ولذلك فقد عنت "الديمقراطية" بالنسبة لهم حركةً حداثيةً ثورية، تختصر الطريق إلى الحكم. كانت رؤيتهم ألا يتم تفريغ الديمقراطية من دورها الإنمائي النهضوي، لتصبح مجرد وسيلةً يستعين بها "التقليديون" على الجلوس المستمر في كراسي الحكم، (10). انطبق هذا على الشيوعيين، والإسلاميين، والجمهوريين، والبعثيين، والناصريين، وغيرهم، مع اختلاف في المقاربات الفكرية والسياسية، في التعاطي مع هذه الإشكالية.

يرى محمود ممداني أن العداء بين المدافعين عن "التقليدية"، والمدافعين عن "الحداثة"، هو الذي جعل أنظمة الحكم في السودان تتأرجح بين أنظمة ديمقراطية برلمانية، وبين سلسلة من الانقلابات العسكرية. أي، أن التنافس الحزبي على صناديق الاقتراع، بين الحزبين "التقليديين"؛ حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديموقراطي، لم يكن السبب في ذلك التأرجح، وتلك الحلقة المفرغة، وإنما السبب هو الصراع بين معسكر "الحداثيين" ومعسكر "التقليديين"، (11). وإني لأجد ملاحظة ممداني هذه، شديدة الأهمية. فالحداثيون لم يكونوا ديمقراطيين، أصلا. أو قل، إن إيمانهم بالديمقراطية لم يكن مبدئيًا على طول الخط. لقد كانوا ذرائعيين في تعاملهم مع الديمقراطية. ينطبق هذا على الإسلاميين، بناءً على فكرة الحاكمية التي تؤطر رؤيتهم السياسية، وعلى الشيوعيين، بحكم إيمانهم بالنظرية الماركسية، وباللينينية، والدور التاريخي الذي يرونه منوطًا بالقوى الطليعية، وديكتاتورية الطبقة العاملة. كما ينطبق على اليسار العروبي، بكل أطيافه التي تؤمن بديمقراطية الحزب الواحد. كما ينطبق ذلك أيضًا، على الجمهوريين، في موقفهم من الطائفية، وترحيبهم بنظام جعفر نميري، بل ودعمه والوقوف بقوة في وجه كل من عارضه، حتى شهر مايو 1983؛ أي قبل أربعة أشهر فقط من إعلان قوانين سبتمبر.

يبدو لي أن المزاج التثويري الانقلابي وسط المتعلمين هو الذي ظل يغري المغامرين من ضباط الجيش بمحاولات القفز إلى السلطة. وما أضر بالبلاد، في حقبة ما بعد الاستقلال، شيءٌ، مثلما أضرت بها الانقلابات العسكرية. فالانقلابات التي فشلت بعد أن ظهرت إلى السطح، أضافة إلى تلك التي جرى كشفها

10 Ibid
11 Ibid, 17

قبل التنفيذ، وصلت إلى ثلاثة عشر انقلابًا (12). لقد تحول الأمر إلى نزاع عقيم وتربص لا يني بالآخر، ضاعت فيه الرؤية وضاع الهدف، ولا غرابة أن وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن.

ناصب طلائع المتعلمين المؤسسة الطائفية السودانية والإدارة الأهلية، عداءً شديدًا، منذ البداية. لم يستوعبوا السياق التاريخي الذي تولدت فيه الطائفية، ولم يقاربوا ظاهرتها كظاهرة سيسيولوجية، بمعرفة راسخة ناضجة. لقد اعتقدوا أن التعليم الحديث والثقافة الغربية تمنحانهم حق وسلطة القفز على الواقع. وقد قادهم هذا الوهم إلى الكثير من الديماغوجية والغوغائية. لقد نظروا إلى الطائفية، والإدارة الأهلية بمنظار: "هم الماضي ونحن المستقبل"، وهم "الرجعية"، ونحن "التقدم". ومن ثم أصبح موقفهم؛ إما نحن وإما هم. وهكذا تولد خطاب شديد الحدة والقسوة، ضد الطائفية والإدارة الأهلية. ورغم العداء الشديد، ولغة الخطاب بالغة الحدة، لم يثبت طلائع المتعلمين على موقفهم، ولم يظلوا مبدئيين في عدائهم للطائفية، باستثناء الجمهوريين والشيوعيين. فحين شعرت أكثريتهم أن محاولة انتزاع زمام القيادة من القوى الطائفية ليس ممكنًا، وأن البريطانيين يثقون في حكمة زعماء الطوائف، وفي رجال الإدارة الأهلية، ويأتمنونهم على مستقبل البلاد أكثر مما يأتمنونهم هم، رجعوا فانضموا إلى الطائفتين، وابتلع نفر كثير منهم خطابهم القديم. غير أن شظايا من ذلك الخطاب الناري الحاد، بقيت تتردد حتى بعد الاستقلال، حين اختلف الاتحاديون، بقيادة الأزهري، مع طائفة الختمية، (13).

الشاهد أن عداء طلائع المثقفين المبكر للطائفية أخرج الأمور من نصابها، منذ البداية. وقطع الطريق على بناء جسور الثقة، وتأسيس التعاون بين مؤسسات المجتمع التقليدية، المتمثلة في الطائفية والإدارة الأهلية، وبين طلائع المتعلمين، بوصفهم القوى الحديثة، التي كان من الممكن أن تفتح الطريق للقوى التقليدية، مستخدمة طاقاتها الهائلة وشبكاتها الاجتماعية الواسعة لدفع جهود تملك الحداثة سودانيًا، بتؤدة، وبثبات. كان الخطاب السائد أن الطائفية والإدارة الأهلية عدوتان للشعب، وأنهما بطبيعتهما لا تبغيانه خيرًا،

---

12 . تاريخ الانقلابات في السودان: 13 محاولة انقلابية منذ الاستقلال نجح منها 4 ونظاما النميري والبشير أطولها عمرا، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد:9417، 2004/9/9، على الرابط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=254457&issueno=9417#.VfxAFRsVjIU،
(استرجاع في 2015/9/13).

13 اشتهر بالخطاب الناري، النابئ ، شديد الحدة، في نقد الطائفية القطب الاتحادي، يحي الفضلي. فبعد انشق الختمية عن الاتحاديين وأنشأوا "حزب الشعب الديمقراطي"، التقى سياسيا كل من السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي، في حلف أطاحا من خلاله بحكومة إسماعيل الأزهري. كان يحي الفضلي من أشد مناصري الأزهري، فأخذ ينصب سرادقا للخطابة بالقرب من دائرة الميرغني، ويشرع في الشتم والسباب. كان ينادي السيد علي الميرغني باسمه المجرد (علي محمد عثمان)، وكان يستخدم كثيرًا من العبارات النابية، بلا اكتراث لمشاعر جمهور الطريقة الختمية. لكن في النهاية عاد يحي الفضلي طائعا مؤدبا إلى دائرة المراغنة، بل قام برثاء السيد علي الميرغني عقب وفاته، بقصيدة عصماء. راجع **صحيفة التغيير** السودانية: بين يحي الفضلي وحسن أبوسبيب .. ما أشبه الليلة بالبارحة، على الرابط: http://altageer.com/play.php?catsmktba=8361 ، (استرجاع في 2015/9/15).

وستعملان، على الدوام، على تعطيل وعيه، إلى آخر ما في هذا الخطاب الفضفاض المليء بالأحكام العمومية المطلقة. فطبائع الأشياء تقول إن ما من حاكم، أو صاحب سلطة، إلا وله سعي، بقدرٍ ما، لإرضاء محكوميه أو تابعيه. ويتفاوت في ذلك، بطبيعة الحال، من كانت له السلطة على الغير سواء كان من أهل الحكم أو من زعماء الطوائف. فإن بينهم من يهتم كثيرا، ومن لا يهتم إلا قليلا. لكنهم جميعا يهتمون بقدر من المقادير. فالزمن، والتعليم، وتبدل العلاقات الاقتصادية، كلها تسهم في تطوير الشعوب، وكذلك في تطوير المتحكمين في الشعوب من أهل السلطة وزعماء الطوائف.

لا أظن أن هناك تجنيًا في القول بأن طلائع المتعلمين السودانيين كانوا حداثيين أغرارًا، منبتين عن ثقافتهم التي لم يفهموها كما ينبغي، وبيئتهم التي لم يدرسوها كما يجب. كانوا مستعجلين يظنون أنهم يمكن أن يغيروا الواقع بلغة الخطاب وحدها. لم يفهموا السياق التاريخي كما ينبغي. ولم يكونوا مدركين إدراكًا عميقًا لضرورة الحفاظ على المؤسسات التي تشكلت عبر الزمن، وأصبحت صمامًا للتماسك القومي وللاستقرار. اندفعوا في وجهة الخطاب الراديكالي، وأصبحوا يصدرون في كل فعل سياسي من برج صفوي معلق في الهواء. وكان هذا هو ما أودى بهم في نهاية المطاف. يقول فرانز فانون إن أهل الريف يبدون في المرحلة الأخيرة من أي حكم استعماري شكوكًا في أهل المدن، لكونهم يلبسون ويتصرفون مثل الأوربيين المستعمرين. ويتعزز هذا الشعور بقدر أكبر وسط أهل الريف حين يجري "إنزالٌ بالمظلات"، لسياسيين وطنيين شبان من سياسيي المدن. فيجيئون وهم يتوقعون أن تعانقهم الجماهير فورًا بوصفهم القادة. غير أن هؤلاء الشبان، بدلا من أن يقيموا علاقاتهم بعناية مع الواقع الريفي، ينزعون، مثل المستعمرين إلى رؤية طرائق الحياة "التقليدية" طرائق غير ملائمة. ومن ثم يحاولون أن يتصرفوا كدعاة تحديث جدد، شأنهم شأن المستعمرين، (14).

ليس هناك إشكال في العمل على نقل المواطنين من الولاء الطائفي إلى الولاء الحزبي الحديث المرتبط بالبرنامج، بل إن ذلك عملٌ مطلوب، دون شك. غير أن هذا لا يتم بالقفز عبر الفضاء، وإنما يتم عن طريق التعليم ورفع درجة الوعي وسط المجتمع، وتغيير البنى القائمة؛ الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ينتقل الناس، على مكث، من الانتماءات القبلية والطائفية، إلى الانتماءات التنظيمية، التي تناسب بنية الدولة الحديثة. فالطائفية نفسها يمكن تحويلها ويمكن توظيفها لخدمة أغراض بناء الدولة. فعيب الطائفية ليس في

---

14 نايجل سي غبسون، **فانون: المخيلة بعد – الكولونيالية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، بيروت – لبنان، 2013، ص264.

ذاتها وإنما في مسلكها حين يصبح منحرفًا جدًا. وعلى العموم، كل مسلك قابل للتعديل، لو توفرت الظروف المعينة، والظروف المعينة هي مما يمكن للبشر أن يصنعوه.

يتمثل الإشكال، من وجهة نظري، في العجلة، وفي نزعة التثوير، والعقلية الانقلابية، التي أخفت نفسها تحت عباءة خطاب ديماغوجي مليء بالالتباس، تسربل بالحداثة وبالتقدمية. فالطائفية بنية اجتماعية راسخة، وهي مرتبطة بالشعور الديني لدى الأفراد في كثير من مجتمعات ما قبل الحداثة. وتأصلها في النفوس مثل تأصل الدين في النفوس، بل إن الطائفية تصبح لدى الكثيرين، هي الدين نفسه. الطائفية نتاج لظروف موضوعية، ولذلك، فهي لا تذهب إلا إذا ذهبت الظروف التي أنشأتها، وعملت على استدامتها. وينطبق نفس الشيء على الإدارة الأهلية. فالإشكال الذي وقعت فيه القوى الحديثة، بلا استثناء، هو سعيها للقضاء على الطائفية والإدارة الأهلية، دون رؤية، ودون اعتبار للمزالق المحتملة التي يمكن أن تنتج من عملية اقتلاعهما قسريًا.

اتسمت نزعة القضاء على الطائفية بالكثير من قلة الإدراك للسياق السوسيولوجي الذي يتكون فيه هذا النوع من البنى المجتمعية. لقد كان طلائع المتعلمين محدودي التعليم، قليلي التجربة. كما كانت أكثريتهم، حين ناصبوا الطائفية العداء الحاد، في العشرينات من العمر. ولذلك، كانوا مشتطين وعجلين، وميّالين إلى ابتسار الأمور وتبسيطها. وهذا هو ما جعلهم يظنون أن القضاء عليها مجرد مشوار قصير. ويبدو أيضًا أنهم اعتقدوا، ما دام هدف القضاء على الطائفية والإدارة الأهلية، هدف يتسم بالتقدمية، ويتجه إلى دفع عجلة الحياة إلى الأمام، فلا بأس، إذن، من اتخاذ أي وسيلة لتحقيقه، حتى الوسائل التي تنافي المبادئ الديمقراطية.

ما أحب أن أوكده هنا أنني لا أدافع هنا عن الطائفية بصورة مطلقة. وأعلم أن الطائفية ارتكبت في حقبة ما بعد الاستقلال، في السودان، أخطاء فادحة. لكن لابد أن ننتبه أن طلائع المتعلمين أسهموا، منذ البداية في استفزازها، وفي إثارة شكوكها تجاههم. كان في وسعهم، لو كانوا مدركين للبنى المجتمعية التاريخية ودورها، أن يوجهوها، بأناة وبصبر، لا أن يتجهوا إلى محاولة الاستئصال كما فعلوا. باختصار، تحتاج هذه سيرة علاقة المتعلمين الحداثيين مع البنى المجتمعية السودانية؛ الطائفية والعشائرية، تقصيًا دقيقًا، ومناقشة موضوعية، حتى تتضح الأمور على حقيقتها. فقد قضى طلائع المتعلمين، بفوقيتهم الحداثية الغرة (pseudo-modernity)، على البنى التقليدية الراسخة (الطائفية والإدارة الأهلية)، من غير أن تكون البنى التي يمكن أن تخلفهما، وتحل محلهما قد جهزت بعد. وهذا هو عين ما تخوف منه الإداريون البريطانيون، ولكن طلائع المثقفين رموا بتخوفات البريطانيين الموضوعية، في سلة الغرض الاستعماري، وحدها. وهكذا،

سقطنا في حفرة التراجع المتسلسل الحلقات، وضاعت من بين أيدينا، في بضع عقود، كل منجزات التحديث التي بدأت في الحقبة الاستعمارية. لقد كان في جملته عملا غوغائيًا تخريبيًا محزنا.

البريطانيون وطلائع المثقفين

شبه هارولد ماكمايكل حالة طلائع المتعلمين الأفارقة حين احتكوا بالحضارة الحديثة، بحال من ظل في الظلام، ردحًا من الزمان، وفجأة واجهه ضوءٌ باهرٌ، فأعشى بصره، وأصيب بالذهول. لكن ذلك الذهول سرعان ما تحوّل إلى ثقة في النفس، ولكنها كانت ثقةً ناقصةً، لم تبلغ درجة القناعة الراسخة. ولذلك، فكلما لاح لهم مشهد جديد، زاده انحرافًا فكريًا. ويرى ماكمايكل أن عدم الرضا الشخصي، عادة ما يدفع بصاحبه إلى أن ينحو منحى سياسيًا. ولذلك أصبحت أهداف التعليم الحقيقية لطلائع متعلمي إفريقيا محجوبةً بضباب الطموحات الشخصية، (15). وينحو محمد عمر بشير منحىً شبيها بمنحى ماكمايكل، في ما يتعلق بمسألة الطموحات الشخصية. ذكر بشير أن الخريجين كانوا يخشون من أن اتِّباع الحكومة لنظام الحكم غير المباشر، والإدارة الأهلية، من شأنه أن يمدد لاستمرار القبلية، نتيجة لتحالف الإدارة الاستعمارية مع زعماء القبائل والسلاطين، وهذا يتناقض مع أفكار العصر. ويضيف بشير، بل ويتناقض مصالحهم الخاصة، أيضًا، (16). ومسألة "التناقض مع أفكار العصر"، هذه نفسها، ليست سوى ذريعة، لمحاربة الطائفية، من أجل تحقيق الطموحات الشخصية. فالمجتمعات التقليدية، التي تغلب عليها الأمية، وتعيش حالة اقتصاد تقليدي سمته الأساسية الكفاف، لا تستطيع أن تقفز عبر الفضاء، لتعتنق "أفكار العصر"، وتتمثلها تمام التمثل في واقعها، فالعافية في درب التحديث درجات.

أيضًا، يرى ماكمايكل أن التعليم ليس تحصيلا كميًا للمعلومات، وحسب، وإنما هو، إلى جانب ذلك، "تقدير للمعايير والرؤى والتوازن، وأن نتعلم كيف نرى العالم جليًا، ونراه كاملا". يقول ماكمايكل إن الذين لا ينطوي تعليمهم على هذا النوع من الأهداف، أو في كلمة واحدة على "الحكمة"، فإنهم يكونون قد تحصلوا على الأدوات، من غير أن يكونوا قد عرفوا الأغراض التي من أجلها ينبغي عليهم استخدامها. ويستخدم ماكمايكل في هذا السياق مقولة كوبلاند، التي تقول: "إن التعليم قادرٌ على تجهيل المرء، بنفس قدرته على

---

15 هارولد ماكمايكل، **السودان**، (ط2) ترجمة محمود صالح عثمان صالح، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، السودان، 2009، ص 173.

16 محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان 1898 – 1956**، (ط2)، (ترجمة هنري رياض، محمد سليمان، عبد الله الحسن، الجنيد علي عمر، دار الجيل، بيروت لبنان، ومكتبة خليفة عطية، الخرطوم السودان، 1983، ص 156

تأهيله لمجابهة الحياة"، (17). بل يذهب ماكمايكل في ما يشبه النبوءة، ليقول إن من الواضح أمامه أن من نتائج التعليم في السودان التي رآها، هي رغبة المتعلمين في استخدامه لتحقيق الأهداف السياسية. ويقول ماكمايكل إنه لا يعترض على استخدام التعليم في الأهداف السياسية، من حيث المبدأ، خاصةً، إن وقفت وراء ذلك دوافع وطنية أصيلة وصادقة. بل ويعلق موضحًا تفهمه لاستخدام التعليم من أجل الأغراض السياسية، قائلا: إن الموضوعية العلمية المجردة نظرية من نسج الخيال. غير أنه قال أيضًا، إن السودان أصبح على عتبة نيل الاستقلال الكامل، وإن الاختبار المستقبلي لصواب هذه النزعة سينحصر في: إلى أي مدى سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون، خلال فترة نصف القرن الوجيزة، أنها خلقت لهم بالفعل أساسًا متينًا يسندهم في تصريف أمورهم بحكمة واعتدال؟ وعبر ماكمايكل عن خشيته أن تنحط تلك النزعة الوطنية بطلائع المتعلمين، فتتحول إلى طموحات شخصية، وطائفية، وضيعة، لا صلة لها باحتياجات البلاد الحقيقية، (18). هذا الحديث كتبه ماكمايكل بعد أن تأكد خروج البريطانيين من السودان. وهذا في تقديري، ينفي أن تكون بواعثه حديثه هذا منحصرة في الغرض الاستعماري وحده. فخروج البريطانيين من السودان كان قد أصبح حينها حقيقية واقعة تنتظر ميقاتها فقط.

يتهم المثقفون الوطنيون، خاصة الذين عاشوا تحت ظل الاستعمار، وتعاملوا مع رجال ادارته، كتابات المستعمِرين عن البلاد المستعمَرة بالغرض، فينصرفون، على عجل، عن حقائقها. وفي هذا إشكال كبير. وإذا أخذنا السودان كنموذج، وهو النموذج الذي نحن بصدده، ونظرنا في كتابات الإداريين البريطانيين الذين عملوا فيه، مثل ماكمايكل، ونيوبولد، لاتضح لنا خطأ هذا النهج التبسيطي الذي ينصرف عن المحتوي الموضوعي، مستخدمًا ذريعة الدمغ بالغرض الاستعماري. فهؤلاء البريطانيون الذين عرفوا السودان، كانوا إلى جانب كونهم إداريين، أكاديميين، أيضًا، وباحثين تخرجوا في أعرق الجامعات البريطانية. فماكمايكل، على سبيل المثال، قام في السودان بدراسات ميدانية أصيلة، بصفته باحثًا أكاديميًا. نعم، هو إداري استعماري، وقد كان طرف من أغراض دراسته للمجتمع السوداني مرتبطًا بالغرض الاستعماري، من أجل معرفة أفضل الطرق وأيسرها لحكم ذلك المجتمع. لكن، لا ينزع ذلك، القيمة العلمية المجردة المتضمنة في عمله، وفي رؤاه. كما لا ينزع منها الموضوعية نزعًا مطلقًا. وينطبق ذلك على دوغلاس نيوبولد، الذي كتب تفكرًا استرجاعيًا تحليليًا لتجربته كإداري عاش في مختلف مناطق السودان. فلو قارنا أعمال هؤلاء الإداريين، الذين عرفوا السودان، من خلال الدراسات الحقلية الأصيلة، وعبر المعايشة اللصيقة للواقع اليومي للمجتمعات السودانية الريفية، وهي تخطو في دروب التحديث، لوضح لنا أنهم عرفوا السياق السوداني سيسيولوجيا، بأكثر مما عرفه طلائع

17 ماكمايكل، مصدر سابق، ص 174.

18 المصدر السابق، نفسه.

المتعلمين السودانيين، الذين تلقوا تعليميًا مهنيًا وظيفيًا محدودًا، وهو على كل حالٍ، تعليم لم يتعد مستوى المرحلة الثانوية، بمقاييس اليوم. فالطعن في صدقية ما كتبه الإداريون الاستعماريون عن السودان، والنيل منه بتهمة الغرض، يتسم بالعجلة، وبالإجمال المخل، وبالاستناد على ثنائية المقابلة التبسيطية، محسومة الأفضلية، المنحصرة في: "وطني" مقابل "مستعمِر". فالوطني، وفق هذه المقابلة الساذجة، أصيل، نبيل، ومحق دائمًا، والمستعمِر زائف، ومبطل، ومغرض دائما. وعمومًا أثبتت التجربة أن مخاوف الاداريين البريطانيين على مستقبل السودان، كان لها ما يبررها. والنتيجة، الماثلة اليوم، هي خير شاهد.

للتحول الديمقراطي متطلبات سابقة Prerequisites

بدأ المشتغلون في حقل العلوم السياسية ينتبهون إلى أن التجربة الغربية، أو البدء بالديمقراطية البرلمانية، ليست بالضرورة هي النموذج الذي ينبغي أن تتبعه بقية دول العالم. فكل سياق يقتضي مقاربة نحو الديمقراطية تتناسب مع الظرف التاريخي، ومع الثقافة السائدة، إضافةً إلى توفر ما يسمونه "المتطلبات السابقة"، في سياق الدولة المعينة. ويشمل ذلك ما هو متاح من معينات، وما يقف هناك من معيقات. ويرى إدوارد مانسفيلد و وجاك سنايدر أن الأقطار، بلا استثناء، تشهد عنفًا شديدًا، حين تمر بتجربة التحول الديمقراطي. غير أن البرازيل وتشيلي والمجر وبولندا وكوريا الجنوبية مثلت، في التاريخ القريب، نماذج استثنائية. فقد جرى فيها التحول الديمقراطي من غير عنف يذكر. فهناك متطلبات سابقة للتحول الديمقراطي، فإذا توفرت هذه المتطلبات أمكن تجنب العنف. ومن هذه المتطلبات السابقة وجود جهاز دولة كفء، يتسم بحيدة نسبية. فهذه القصة، كما يرى مانسفيلد وسنايدر، قديمة قدم الديمقراطية نفسها. ولذلك فهما يعتقدان أن من الخطأ أن يتم دفع الدولة للدمقراطة الكاملة، ما لم تكن المتطلبات السابقة قد توفرت ([19]).

يقول فرانسيس فوكوياما إن أول من أسس، بصورة منظمة، للفكرة القائلة إن الحكومات تتجه أولا إلى تحقيق الاستقرار والنظام، ثم تتجه عقب ذلك إلى التنمية الاقتصادية، ثم بعد ذلك إلى الديمقراطية، هو صامويل هنتينغتون في عمله الذي أسماه، "**الاستقرار السياسي في بلدان متغيرة**". وكذلك فريد زكريا في عمله الذي يحمل عنوان، "**مستقبل الحرية**". كما أن النداءات العملية للسير نحو التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، عقب حرب العراق، بأن يجري على مراحل، يُعد تنويعًا على نفس نغمة هنتينغتون وزكريا. ويرى فوكوياما أنه ليس هناك خطأ من حيث المبدأ في ترتيب عملية الإصلاح وفق خطوات، إذا كانت طاقة المجتمع المعين والموانع التي تعترض التحول الديمقراطي فيه، تجعل من هذه الاستراتيجية الممرحلة استراتيجية أكثر عملية. ويرى فوكوياما أن ذلك تعترضه مشكلة أيضًا، وهي، مثلما سبق أن أشار توماس

[19] Edwrd D. Mansfield and Jack Snyder, The Sequencing “Fallacy”, **Journal of Democracy**, Vol. 18, issue 3, July 2007.

كاروثرز، حين قال: إن فرصة إيجاد حكام شموليين، ذوي عقلية تنموية أصيلة، بقيت على الدوام ضئيلة، بصورة حادة، (20). الشاهد أنه لا توجد حلول سهلة سلسة دائما. فالتغيير نحت في الصخر، ولذلك فهو يتطلب الصبر والأناة، والإدراك الشامل والعميق بطبيعة السياق المراد تغييره. وهذاما لم يتوفر لطلائع المتعلمين السودانيين، وقواه السياسية التي أداروا حراكها.

الشاهد الذي أود رفعه من كل ما تقدم، أن محاولة الترويج للديمقراطية والدفع نحوها، دون التفريق بين شكلها ومضمونها، وما يمكن أن يتمخض منها من مخرجات عملية نافعة، ودون دراسة الواقع الذي يراد تطبيقها فيه، من حيث جاهزيته، وقدرته على الانتفاع منها، يمكن أن يتحول إلى عمل ضار ومعوق. وكما الإيمان الديني الأعمى، أيضًا، يمكن أن يتحول الإيمان بالديمقراطية، لدى من يفكرون بالإجماليات، وبالشعارات، ولا يرون تعقيدات الواقع، ولا الاختلافات الجوهرية بين سياق وآخر، إلى دوغما، تصبح شبيهة بالدوغما الدينية، التي تجعل صاحبها لا يرى شيئًا غيرها. باختصار، التجربة السودانية الممتدة منذ مؤتمر الخريجين تجربة عقيم غير منتجة. وهي بحاجة إلى مراجعة نقدية دقيقة وشاملة.

حجاب الهالات الزائفة

كما هو الحال في كل بلاد الدنيا، تتشكل حول كل حركة وطنية أنجزت الاستقلال لبلادها، هالةٌ من التمجيد، تتحول بمرور الزمن إلى قشرة سميكة تحصن الحركة وروادها ضد النقد. ولأن استقلال كل قطرٍ من المستعمر حلمٌ عزيز، فلا غرابة أن يتحول فعل الاستقلال، في الوعي الجمعي، إلى شأنٍ عزيز، مقدس. وبناء عليه يتحول السياسيون الذين حققوا للبلاد استقلالها، إلى ذواتٍ مقدسة. لذلك، لا غرابة أن أُحيط طلائع المتعلمين السودانيين، الذين أنجزوا الاستقلال للسودان، بهالاتٍ أكبر من قاماتهم، بكثير. فانصرف أكثريتنا عن تحليل ومناقشة تجربتهم، بعلمية وموضوعية، إلى التباري في تمجيدهم. وهكذا فاتت علينا فرصة التأسيس للحوار، الدارس، المتأمل، الذي به تتسع دائرة الوعي وتتعمق، ويمكن عن طريقه وضع الإصبع على مواطن العلل، التي أقعدت مسيرة البلاد. فالذي جرى في تجربتنا الوطنية، أن رواد الاستقلال جرى تحنيطهم، وحبسهم في دائرة التمجيد وحدها، رغم أن الاستقلال الذي انجزوه، بالصيغة التي أنجزوه بها، أوصلنا إلى هذا الخراب الكبير، الذي نحن فيه الآن. ويمكن القول إن البحث عن معنى الاستقلال تاه في تلافيف العبادة الطقسية المستمرة لشكله.

20 Francis Fukuyama, Liberalism Versus State-Building, **Journal of Democracy**, Vol. 18, issue 3, July 2007, pp. 10-13

مشكل الهوية

كانت قلة الادراك لأهمية دور الهوية العامة الجامعة للسودانيين، في بناء الدولة الوطنية، عاملا أساسيًا في تعثر تجربة البناء الوطني للدولة السودانية، في مرحلة ما بعد الاستعمار. فالتجربة الاستعمارية الخديوية كان لها تأثيران سالبان كبيران على مستقبل التماسك القومي السوداني. أولهما، أن الاستعمار الخديوي أتى إلى السودان بالمؤسسة الفقهية الأزهرية المصرية، وفقهها السني العثماني المتزمت، لتصبح ذراعًا لتثبيت أركان سيطرته على البلاد. هذه هي الأرضية التي قام عليها تنظيم الإخوان المسلمين لاحقا. وهي أيضا الأرضية التي جلبت فكرة الدولة الإسلامية والحكم بالشريعة، التي عشعشت في أذهان السودانيين، فأضاع السودانيين حقبة ما بعد الاستقلال زمنًا غاليا في الصراع حول أمور، لا صلة لها البتة بالعناصر التي ينبغي توفرها من أجل بناء دولة مقتدرة معافاة. الأما التأثير السالب الثاني هو أن الاستتباع الخديوي للقطر السوداني قاد إلى استزراع هوية مشرقية للقطر السوداني، هي ليست هويته. لبست النخب التي ظلت بأيديها السلطة والثروة رداء الهوية العربية الإسلامية، لارتباط مصالحها بالحكم الخديوي. وأخذت هذه النخب تستخدم هذه الهوية في السيطرة على السلطة والثروة ففي البلاد، وفي دفع أهل الهويات الأخرى إلى الهامش. وقد أضر هذا الأمر كثيرا بالوحدة الوطنية، وأدى في تداعياته النهائية إلى فصل الجنوب، بل وإلى جعل أقاليم أخرى من السودان، تقف على حافة الانفصال. ولقد صاحب كل ذلك احتراب مستمر استنزف الموارد ووضع اقتصاد البلاد ضمن أكثر اقتصادات بلدان الأرض ضعفا وهشاشة.

من أبلغ الأدلة على حالة الاستلاب الفظيعة التي عانت منها النخب السودانية، أن نصف طلائع المتعلمين الذين انضموا إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي كانوا يتطلعون إلى الوحدة الكاملة مع مصر. أما في المجال الأدبي، فقد تمثل الاستلاب في تنافس الأدباء من طلائع المتعلمين على طلب الإجازة والاعتراف من المصريين. وعمومًا، ظلت النخب النيلية في الشمال والوسط مولية وجهها صوب مصر متجاهلة بقية أهل السودان، في الغرب، وفي الجنوب، وفي الشرق، ممن لا يحسون أي احساس شبيه بإحساسهم تجاه مصر. ولا تزال بقايا هذا الاستلاب المشرقي تعبر عن نفسها لدى هذه النخب، في مختلف المنعطفات. الشاهد أن السودان واحد من الدولة القليلة، وربما الدولة الوحيدة، التي يوجد مرتكزها الهويوي خارج حدود أراضيها.

على سبيل المثال، لا يختلف السودان عن اثيوبيا من حيث التنوع الإثني واللغوي والديني. يضاف إلى ذلك، إن مسلمي إثيوبيا يشكلون، من حيث العدد، ضعف مسلمي السودان. ومع ذلك بقي الإثيوبيون إثيوبيين، لا غير. وبقاء الإثيوبيين اثيوبيين، هو الذي قادهم، بعد مراحل من الاضطراب، إلى أن يضعوا

أرجلهم على الطريق المؤدي إلى بناء الدولة. هذا، في حين ظل السودانيون ينحدرون من فشل إلى فشل أسوأ من سابقه. في تقديري أن مناقشة مسألة الهوية، وتفكيك التركة الاستعمارية الخديوية، أمور بالغة الأهمية في طريق معالجة الأزمة السودانية المستحكمة.

خاتمة

لقد كان الانشغال بأسلمة الدولة وكتابة دستور إسلامي عملا انصرافيًا بمعنى الكلمة، أضاعت فيه النخب السودانية وقت البلاد والعباد، وأهدرت به مواردها، وهددت به أمنها واستقرارها، وعقدت به أحوال البلاد تعقيدًا وضعها، اليوم، على حافة الهاوية. أيضًا، كان الاعتقاد بأن التعليم الحديث يمنح أصحابه حق القفز فوق الواقع الموضوعي والتصرف بالنيابة عن الجماهير، خطيئة كبيرة أوردت البلاد موارد الهلاك. تقول كل مراحل التجربة السياسية السودانية ألا فرق، البتة، في الفوقية بين الإسلاميين، بكل أطيافهم، وبين العلمانيين، بكل أطيافهم أيضا. كلاهما عمد إلى إعادة صياغة الواقع من عل، من غير فهم واف له. فتجربة نميري التي بدأت بالادعاء بإعادة اكتوبر، بزعم أن الأحزاب التقليدية هي التي أجهضتها، اتجهت في مسارات فوقية مثلت في ختام تداعياتها المنزلق الأكبر، الذي عليه انزلقت عليه الدولة السودانية إلى وحل الحضيض.

قامت مايو بالتأميم دون دراسة فكسرت الكثير من المؤسسات الرابحة الراسخة، بل تطرفت فأممت أملاك شخصية لأسر، لا قيمة لها في مجمل مشهد الاقتصاد. أيضًا أعلنت أكبر حرب في تاريخ السودان على الطائفية، وبالغت في الرد على تمرد الجزيرة أبا الذي لم يكن المتمترسون فيها يملكون سوى أسلحة خفيفة، وبعض الأسلحة المتوسطة، فمشت إلى حد استدعاء دعم جوي مصري. كما قوضت مايو نظام الإدارة الأهلية دون أسباب وجيهة، وبناء على تجريب اعتباطي، قاد في نهاية تداعياته إلى تفكك البنيات العشائرية، التي كانت ضابطة لإيقاع الحياة في الأطراف، ولأمنها، واستقرارها. وانتهى الأمر بهذه الأطراف لتصبح، اليوم، فضاء يعج بالأسلحة وبالجماعات المسلحة. بل ولتنشأ فيه صناعة جديدة، تتمثل في الارتزاق، عن طريق القيام بدور القاتل المأجور الذي يقتل الأهالي نيابة عن الحكومة القائمة.

أيضًا، دخلت مايو في خطط تنموية واسعة وطموحة، دون دراسات كافية. فلم ير الناس منها عائدًا يذكر، ودخلت البلاد، من جرائها، في أحبولة الديون المكبلة، وفي مسلسل تراجع قيمة العملة، الذي لم يتوقف يوما واحدا، منذ أن بدأ قبل عقود، حتى صار الدولار الأمريكي يساوي عشرة آلاف جنيه سوداني. ثم ما لبثت أن تراجعت مايو، تحت مختلف الضغوط، وتراكم الاخفاقات. تخلت مايو عن كل شعار رفعته، وانتهت بالبلاد إلى خلافة إسلامية للرئيس نميري مدى الحياة، وإلى حالة عجيبة من الخراب العام. وأسوأ ما خلفته

مايو، أنها حين ذهبت، كانت قد أعدت المسرح، على أفضل الوجوه، وجهزته على أحسن صورة، لمجيء الإسلاميين. فجاء الإسلاميون بليل إلى الحكم، منفردين، على النحو الذي جاءوا به.

لم يتعلم الإسلاميون من تجربة اليسار، فساروا على ذات الدرب الخطر، بل وبفوقية دينية، بالغة العنجهية، يدعمها احساس المتدين الأصم بامتلاك الصحة المطلقة، فوصلوا بالخراب إلى درك لم يكن يتصوره عقل سوداني. والآن فرغنا، بثمن باهظ جدًا، من تجاريب اليسار، وقوى الحداثة الداعمة له، كما فرغنا من تجاريب الإسلاميين، أيضًا، التي كلفتنا فقدان ربع قرن كامل. لكنا، حين فرغنا، فرغنا ببلد يقف على حافة الهاوية. ويبدو لي أن الفرصة الوحيدة الباقية، هي أن يتخلق مستودع فكري جديد، من كل أولئك الذين كانوا ضمن قوى اليسار وقوى اليمين، وحررت عقولهم التجارب الفاشلة، والنمو العقلي الطبيعي، ومرور الزمن، فانقشعت عن أعينهم الغشاوة. يضاف إلى هؤلاء القطاع الكبير من الواقفين على السياج.

التحدي الذي يواجه هذه الفئات المنتشرة داخل التنظيمات السياسية السودانية، التي أطاحت التجربة المريرة بأوهامها، أن تنشئ جسورًا جديدة، عبر الخطوط الوهمية التي كانت تفصل بينها قديما. ولكي يحدث ذلك، لابد من الابتعاد عن اللغة الحادة، والصفات المعلبة التي كانت تطلق على الآخر، في المعسكر المناوئ. فكلنا، بلا استثناء شاركنا في هذا الخراب الكبير، وإن جرى ذلك منا بمقادير متفاوتة. ليس بيننا قبيل يمكن أن يدعى الطهارة الكاملة من آثام سوء التقدير، واهدار الوقت والطاقة، والاسهام في تدمير البلاد، وإجهاض مشروع الاستقلال.

الأن تأكد للحداثيين، المؤدلجين منهم، وغير المؤدلجين، أن الطائفية لا تزال موجودة، وإن الإدارة الأهلية، لا تزال موجودة، هي الأخرى. الجديد في الصورة، في ما أرى، أن الطائفية والإدارة الأهلية تعلمتا من التجربة، وأصبحتا أكثر قربًا من المعقولية، ومن الأخذ والرد مع الآخرين. كما أن الطرق الصوفية لا تزال قائمة، هي الأخرى، ولها دور كبير جدًا تلعبه في صد نزعات التطرف الجهادي المدمرة التي ظهرت أخيرا، وابعاد الشباب عنها. لا أتوقع أن تختفي هذه المؤسسات الشعبية في المستقبل المنظور. فكل الواقع السوداني ينطق بأنه لا زال لها دور تلعبه. ويمكننا عن طريق المراجعات الشجاعة، والاعترافات، أن نضع الأصابع على الأخطاء، ونهيئ النفوس للتواضع، ومن ثم للتعاون. هناك حاجة ضاغطة للغاية لتخليق حالة سودانية جديدة، من مد الجسور، في كل الاتجاهات.

بمد الجسور واحداث حالة الترابط بين كل من أزالت التجربة البئيسة الطويلة غشاواتهم، وإدارة حوار شفاف بينهم، نضع أنفسنا في مواجهة سيناريوين: الأول هو محاولة اقناع الحكومة القائمة أن تترك المناورات العقيمة، وتقلع عن لعبة شراء الوقت غير المفيدة، ليبدأ حوار حقيقي جامع، لا يستثني أحد، وللتشكل صورة

جديدة للواقع السياسي السوداني في دولة الجميع فيها شركاء. فإن فعلت كان بها، وكفى الله المؤمنين القتال. وإن لم تفعل، فقد ربحنا وحدة الصف، ووحدة الرؤية، ووحدة الهدف، والانفلات من أسر عقابيل الماضي، وامتلكنا الإرادة والوحدة، اللتين تمكناننا من خوض حرب شاملة مفتوحة مع الحكومة. فقد يكون الحل رهين، حصرًا، في أن يدخل السودان في حالة خراب شامل، يقوم من رمادها سودان الغد. فتجنب الحروب ليس مككنًا دائما، واقناع الحكومات المتعنتة ليس ممكنا دائما. وهذه تجربة سوريا أمامنا، ماثلة للعيان. ولا أشك البتة أن سوريا جديدة، كل الجدة، فتية كل الفتوة، ستخرج من أنقاض هذا الخراب والدمار والشامل. وقصة سوريا هذه ليست قصة جديدة، فألمانيا واليابان خرجتا، بهيئتهما البديعة التي نراها اليوم، من رماد الحرب العالمية الثانية ومستنقع دمائها، ومآسيها نادرة الشبيه.